دراسة تاثير الاستيراد كاحد ادوات التسويق الدولي على الصناعة المحلية في العراق " دراسة تحليلية للمدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦ "

م.م. وائل سالم جميل
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقييم العلمي

الباحث حسين وليد حسين
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقييم العلمي

المستخلص

بعد التغيرات الاقتصادية الكبيرة في الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد العراقي خاصة ونظراً للانفتاح الكبير وسرعة تداول ونقل المنتجات بين دول العالم المختلفة فقد نتج عن ذلك الانفتاح تأثر الصناعات المحلية بشكل كبير بعملية التسويق الدولي (الاستيراد) مما أدى إلى أضعافها وغلق وتصفية اغلب المصانع العراقية ، يتناول هذا البحث دراسة تاثير الاستيراد على الصناعة المحلية في العراق والتعرف على مفهوم التسويق الدولي وأهميته واستراتيجياته وغير ذلك وتمت الإشارة الى الصناعة المحلية في العراق وإشكال الدخول إلى الأسواق الخارجية وغيرها ، ودراسة الآثار السلبية للاستيراد على الاقتصاد العراقي وما نتج عنه من مشاكل التي واجهت الصناعات العراقية من خلال دراسة تحليلية لواقع المصانع العراقية للفترة من ٢٠٠١ – ٢٠٠٦ وبالتالي التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي يمكن الأخذ بها لمعالجة تلك المشاكل.

المقدمة

إن الصناعة المحلية تعد ركن أساسي ومن أهم أركان الاقتصاد الناجح وبدون وجود الصناعة فان كافة الأنشطة الأخرى لا يمكن أن تعمل بشكل صحيح فوجود التجارة والتسويق لا تكون بديل عن الصناعات بمختلف أنواعها حيث يمكن لأي بلد أن يستورد ما يحتاجه

من منتجات من دول أخرى ولكن هذه العملية تحتاج إلى قوة شرائية مما يؤدي إلى خروج العملات الصعبة من داخل البلد وبالتالي ارتفاع الأسعار وإضعاف الاقتصاد القومي بالإضافة إلى إن أبناء البلد القادرين على العمل لا يمكن تشغيلها وتطويرها عند عدم وجود صناعات تعد خسارة كبيرة لا يمكن تعويضها وتؤدي الى البطالة التي تعد من اكبر المشاكل الاقتصادية التي لها تأثير اجتماعي خطير يهدد البنيان السياسي والاجتماعي لأي بلد للانهيار في العالم ، عليه سوف نتحدث في هذا البحث عن اثر التسويق الدولي والاستيراد على الصناعة المحلية وكيفية معالجة الآثار السلبية والمشاكل التي تنتج عن التسويق الدولي.

المبحث الاول : منهجية البحث

مشكلة البحث

تتعرض الصناعة المحلية إلى تحديات كبيرة وكثيرة ومن أهمها البضائع المستوردة حيث تعد الأسواق العراقية من اكبر و أهم الأسواق الاستهلاكية في المنطقة ونتيجة لدخول المنتجات وبدون تحديد لمستوى الجودة أو المنشأ فان هذا أدى إلى غلق وتصفية بعض المصانع العراقية والذي نتج عنه زيادة نسبة البطالة بالإضافة إلى تدهور عملية التسويق الخاصة بالمنتجات المحلية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى دراسة تاثير الاستيراد على الصناعة المحلية في العراق ويحاول تقديم بعض المقترحات التي من شانها الحد من الاثار السلبية للاستيراد والنهوض بالصناعة المحلية في العراق.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في تناولها لموضوع حيوي ومهم وهو الصناعة المحلية والدور الكبير الذي تلعبه في تشجيع وتطوير واستثمار الأيدي العاملة والموارد المتاحة لدى البلد وبالتالي القضاء على البطالة والحفاظ على العملات الصعبة وعلى قيمة العملة المحلية ووضع التوصيات

والمقترحات لحماية الصناعة المحلية من خطر الاستيراد.

فرضية البحث

يفترض الباحثان وجودة علاقة قوية بين تزايد الاستيرادات وانخفاض حجم وأعداد المصانع في العراق.

المبحث الثاني : الجانب النظري
مفهوم التسويق الدولي

مجموعة من الأنشطة المتعلقة بتصدير واستيراد السلع والخدمات وتقديمها الى المستهلكين في أكثر من دولة واحدة أي ان التسويق الدولي يشمل الأنشطة الخاصة بتحديد احتياجات المستهلكين في الأسواق المختلفة [١].

بأنه يشمل كافة الأنشطة المرتبطة بتحديد احتياجات المستهلكين في أكثر من سوق مستهدفة مع العمل على إشباع الحاجات والرغبات بإنتاج وتوزيع السلع أو الخدمات التي تتناسب معها [٢] .

أهمية التسويق الدولي

تبرز أهمية التسويق الدولي من خلال العلاقات المتبادلة بين الدول المختلفة التي فرضتها ظروف التقدم التكنولوجي في كافة الانشطة وسرعة نقل المعلومات وقد مكن ذلك الأقطار المتقدمة من استغلال الفرص في تسويق سلعها وخدماتها وتطوير أساليبها التسويقية وهذا يدفع الدول النامية الى ضرورة استغلال المناهج التسويقية السليمة وفقا لنواحي التقدم المشار اليها كي تستطيع مجاراة الدول المتقدمة في هذه المجالات [٣].

إستراتيجيات التسويق الدولي

في مجال استراتجيات التسويق الدولي يمكن القول ان هناك عدة استراتيجيات سنأتي على ذكرها فيما يلي مع الإشارة الى ان هذه الاستراتيجيات تعد بمثابة قنوات أو منافذ للتسويق الدولي [٤]:-

١. إستراتيجية التسويق المباشر
٢. استراتيجية التسويق غير المباشر
٣. استراتيجية الترخيص
٤. استراتيجية المشاركة في الإنتاج

٥. استراتيجية الانتاج المباشر
٦. عقود الخبرة.

الرئيسية وهذه المراحل موضع في الشكل رقم (١) هي : -

كما ان أي استراتيجية من هذه الاستراتيجيات ينبغي صياغتها في اطار سلسلة من المراحل والقرارات

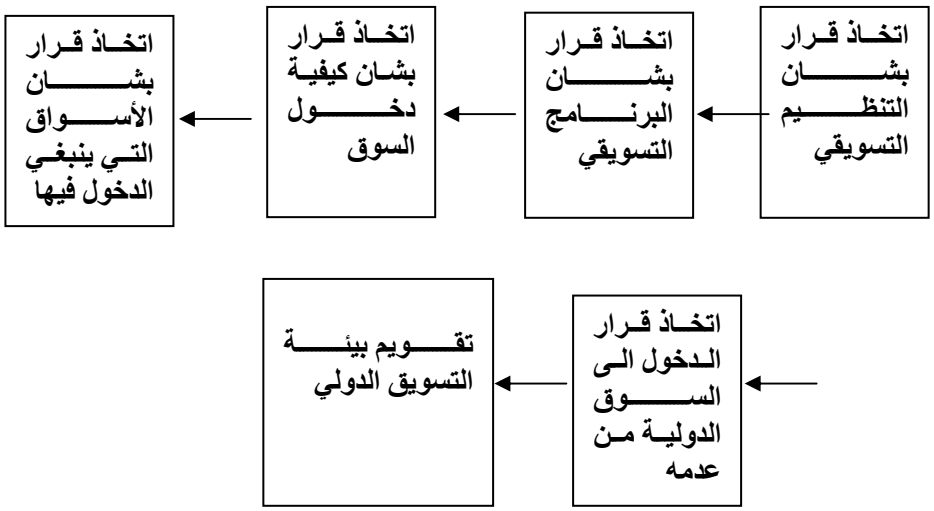

شكل رقم (١) يوضح مراحل صياغة استراتيجية التسويق الدولي

مكونات المزيج التسويقي الدولي

لابد من الإشارة في البداية الى ان مكونات المزيج التسويقي الدولي هي نفسها مكونات المزيج المحلي لكن الاختلاف بينهما هو في مضمون كل عنصر من عناصر هذا المزيج هذه المكونات هي [٥]:

١. السوق
٢. السلعة
٣. الترويج

٤. التوزيع
٥. التسعير

أبعاد الدخول للأسواق الدولية

عندما تقرر الشركة ان تصبح مسوقة دولياً ، فان درجة التزامها بالعمل في الاسواق الدولية ستتفاوت حسب شكل الدخول للأسواق الدولية ، وهنا استعراض عام لأهم هذه الاشكال [٦] :-

١. التصدير
٢. الترخيص الأجنبي
٣. الاستثمار المشترك
٤. الاستثمار المباشر

سمات الاقتصاد العراقي

قبل الحديث عن واقع القطاع الصناعي في العراق لابد من عرض بعض سمات الاقتصاد العراقي ومنها آلاتي [٧] :-

١. اختلال التوازن الاقتصادي : يتسم الاقتصاد العراقي بوجود اختلال حاد في التوازن الاقتصادي العام، وهذا يتضمن الاختلال بين حجم الموارد المتاحة (العرض) وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يتطلبها المجتمع (الطلب).
٢. التضخم الذي اصبح ظاهرة ملازمة للاقتصاد العراقي.
٣. الاعتماد على عائدات النفط والذي استحوذ على معظم تكوين الدخل القومي.
٤. ضعف القاعدة الإنتاجية سابقاً وتدميرها بعد الاحتلال.
٥. سيطرة القطاع العام على معظم مرافق النشاط الاقتصادي.
٦. تدمير البنى التحتية.
٧. ارتفاع معدلات البطالة والتي تكون ٥٠ % من نسبة القوى العاملة وما ينجم عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية.
٨. ارتفاع حجم المديونية.
٩. انكشاف السوق العراقية على الأسواق العالمية بشكل يضر بالاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للعراق وتم استيراد

وتهريب انواع عديدة من السلع والخدمات التي لا تحمل مواصفات الجودة والنوعية، ودخول سلع لم يألفها السوق العراقي.

١٠. الانتقال بالسوق العراقية من سيطرة شبه كاملة للدولة الى غياب دور الدولة بشكل نهائي.

القطاع الصناعي في العراق

تعد عملية التصنيع مرادفة لمفهوم التدخير والتحول وهي بذلك ليست اضافات كمية، بل إضافات نوعية تسعى الى إعادة بناء الاقتصاد القومي ككل على النحو الذي يضمن تحول قطاعاته الى استخدام الأساليب الفنية في الإنتاج. وبهذا اصبح التصنيع في العراق يحتل اهمية بارزة بوصفه المقياس الذي تتحدد في ضوئه درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لارتباطه الشديد بالقطاعات الاقتصادية الاخرى ولعلاقته الوثيقة بنمو الدخل القومي، هو الشرط الاساسي من شروط التنمية الاقتصادية .وبالامكان اعطاء بعض المؤشرات التي تعكس حالة القطاع الصناعي بفرعه العام والخاص وكالاتي:

القطاع الصناعي العام : لقد سيطر القطاع الصناعي العام على معظم فروع التصنيع في العراق كالصناعات الرأسمالية والصناعات الوسيطة والصناعات الاستهلاكية ، بلغ حجم التخصصات الاستثمارية للقطاع الصناعي بحدود (٢٣) مليار دينار عراقي للمدة ١٩٧٠-١٩٩٠ وكان نصيب القطاع الصناعي العام بحدود (٢٢,٢٥٠) مليار دينار أي بحدود٩٦٪ .

لقد حصل تطور في انتاج الصناعات الاستهلاكية واتضح ذلك من خلال هبوط نسبة المحتوى الاستيرادي للعرض الذي انخفض بنسبة ٣٨٪ مما يعني ان الانتاج المحلي من منتجات هذا النشاط اخذ يغطي حوالي ٦٢٪ من اجمالي الطلب المحلي. ولو ان هذه النتائج العامة لا تعكس حقيقة مكوناته وذلك لان بعض فروع هذا النشاط كصناعة

الأغذية وصناعة المنسوجات لم تشهد عملية تعويض بدرجات كبيرة، وهذا يظهر من خلال ارتفاع الكميات المستوردة قياساً بالفروع الأخرى [٨] .

اما بالنسبة للصناعات الوسيطة، فقد شهدت عملية تعويض بسيط عن الاستيرادات وهذا يدل على ضعف قدره المنشأت الصناعية الوسيطة على تطوير الانتاج على الرغم من حجم الاستثمارات المخصصة لها.اما الصناعات الاستثمارية فلم تشهد أي تطور ملموس لغرض تعويض الاستيرادات على الرغم من حجم الاستثمارات الكبيرة وأهمية هذا الفرع الذي يؤدي الى الترابط الأمامي والخلفي وانعكاس ذلك على القطاع الصناعي نفسه وعلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، إلانة في الواقع قد فشل القطاع الصناعي في العراق. في نهاية عقد الثمانينات تم بيع عدد من منشآت القطاع العام الى القطاع الخاص ومن الجدير بالذكر ان نشير الى ان عملية بيع المنشآت الصناعية وذات النفع العام حدثت بدون دراسة وتمحيص مسبق ويتم بيعها الى نشاط الخاص وبأسعار زهيدة جداً وفي ليلة وضحاها وتبرير ذلك. ان هذه المنشآت لم تحقق أرباحاً اقتصادية وأنها حملت الدولة أعباء مالية وغير ذلك من المبررات، ولكن هذه المبررات غير منطقية حيث ان عدم تحقيق الأرباح يعود الى ضعف الإدارة لهذه المنشآت من جهة وهناك نظره غير صحيحة فطالما تحقق منفعة اجتماعيه فيجب ان لا تحقق ربح اقتصادي بالإضافة الى القيود السعرية وغير ذلك من الأمور التي آدت الى عدم تحقيق هذا المنشآت الى الربح الاقتصادي.

اما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فقد شهد القطاع القطاع الصناعي تدهورا كبيرا للأسباب الآتية :-

١. توقف اكثر من (٣٤) الف مشروع صناعي صغير ومتوسط وانخفاض إنتاج البعض الآخر لعدم قدرة السلع المحلية منافسة أسعار السلع المستوردة.
٢. ارتفاع البطالة.

٣. هـــروب رؤوس الأمـــوال الصناعية إلى الخارج.
٤. خســـارة المنـــتج المحلـــي والاقتصـاد الـوطني بسـبب سياسة الإغراق [٩].

المبحـــث الثالـــث : الجانـــب التطبيقي
اثـر الاســتيراد علـى الصــناعة المحلية

لا يخفـــى علـــى المختصـــين في الاقتصاد أن الصناعة المحلية تعد ركناً أساسيا في عملية النهوض الاقتصادي ، وكلما تقدمت الصناعة المحلية كلما بين ذلك على مدى قوة ومتانة اقتصاد البلد فهي توفر الكثير من السلع التي يتطلـب اسـتيرادها مبـالغ كـبيرة مـن العملات الصعبة التي يمكن استثمارها في مجالات اقتصادية تحقق رفاهية أكثر وتعمل الصناعة المحلية على استغلال المـوارد الاقتصـادية للبلـد بشـقيها (البشرية والطبيعية) أفضل استغلال بما يحقـق الاسـتخدام الأمثـل للمـوارد وتحقيـق أهـداف التنميـة الاقتصـادية ، لـذلك اهتمـت الحكومـات بالصـناعة المحلية ووفرت سبل الدعم كافة لها من خلال الدعم المادي او التسهيلات الكمركيـة او الاعفـاءات الضـريبية وفـرض الضـرائب علـى السـلع المستوردة لرفع أثمانها مقارنة بالسلع المحلية.

وفي العـراق وخـلال مـدة الدراسـة (٢٠٠١-٢٠٠٦) لا يخفى على المختصين في الاقتصاد وما حدث بعد عام ٢٠٠٣ مـن انفتـاح اقتصـادي كـبير صـاحبة انتعـاش في المسـتوى ألمعاشـي بعـد حرمان طويل وزيادة ورغبة عالية في الانفـاق في سـبيل التقليـد والمحاكـاة للمظاهر العالمية ادى ذلك الى زيادة هائلـة في الاسـتيرادات أثـرت علـى الصناعة المحلية عدا ما رافق احداث ٢٠٠٣ من تحطيم شمل مصانع القطاع العـام والخـاص علـى حـد سـواء ومـا رافقـه مـن احـداث أدت الى هـروب اصحاب رؤوس الاموال الى الخارج وعدم قدرة الدولة على تقديم أي نوع من انواع الدعم للصناعة المحلية سواء كانت حكومية او قطاع خاص ، اما ما يعني من الصناعة فكما بينا سابقاً

بان الاستيرادات من قبل القطاع العام والخاص وتزايدها عام بعد اخر خلال مدة البحث قضاء شبة شامل على الصناعة المحلية فبإلقاء نظرة على حجم المصانع في العراق بمختلف أشكالها (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) في عام ٢٠٠١ نجد ان عددها كان (٦٩٨٧٢) مصنع انخفض في عام ٢٠٠٤ الى (١٨١٨٠) مصنع نتيجة لزيادة الاستيرادات من (١,٠٢٠,٤٣١) مليون دينار عام ٢٠٠١ الى (١,٢٢٠,٥٣٢) مليون دينار عام ٢٠٠٤ واستمر الانخفاض في عدد المصانع ليصل الى (١٢٠٨٣) مصنع في عام ٢٠٠٦ نتيجة لزيادة الاستيرادات مضافاً اليها العوامل الأخرى (السياسية والاقتصادية) التي تحدث عنها البحث فيما سبق حيث ازداد حجم الاستيرادات في عام ٢٠٠٦ الى (١,٤٣٠,٦٤١) مليون دينار [١٠] .

تقدير وتحليل أنموذج الانحدار الخطي المتعدد لأثر الاستيرادات في انخفاض عدد المصانع في العراق

١: مراحل بناء الأنموذج القياسي

١ – ١ . مرحلة توصيف النموذج:

في هذه المرحلة يتطلب تحديد المتغيرات الاقتصادية بدقة التي تدخل في الانموذج القياسي وهذه المرحلة تعد من اهم و ادق المراحل التي تتطلبها عملية بناء الانموذج والمتغيرات المستقلة التي جرى ادخالها في انموذج الانحدار الخطي المتعدد هي (استيرادات القطاع العام،استيرادات القطاع الخاص،استيرادات القطاع المختلط).

١ – ٢ . مرحلة التقدير:

وفي هذه المرحلة يجري تقدير معلمات المتغيرات الاقتصادية التي دخلت في المعادلة الرياضية.ويجري الاستعانة باحدى الطرائق الاحصائية لتقدير هذه المعلمات ولقد جرى استخدام طريقة (Enter) باسلوب خطي (Linear) لانها من افضل الطرائق المستخدمة للحصول على نتائج قياسية جيدة للوصول الى افضل انموذج قياسي

لمعادلة الانحدار الخطي المتعدد واستخدمت ايضا في الكثير من المجالات الاقتصادية [11] .

١ – ٣. مرحلة الاختبار:

ويجري خلال هذه المرحلة اختبار دقة تقدير المعلمات من خلال المعايير الآتية:-

أ. المعيار الاقتصادي

وفقا لهذا المعيار تجري مقارنة اشارات وقيم المعلمات المقدرة مع منطق النظرية الاقتصادية وفي ضوء ذلك تتحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ب. المعيار الإحصائي

وهذا المعيار يتم من خلاله الكشف عن امكانية الاعتماد على المعلمات التي تم تقديرها في الانموذج ومن هذه الاختبارات الإحصائية:-

١-اختبار T:

ويكشف هذا الاختبار عن معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات الاقتصادية في الانموذج فاذا كانت قيمة T المحتسبة اكبر من قيمة T الجدولية دل ذلك على معنوية المعلمة المقدرة، أي وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

٢-اختبار F

ومن خلال هذا الاختبار فان معلمات النموذج المقدر تكون مقبولة اذا كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمة F الجدولية أي معنوية المعادلة ككل.

٣-اختبار معامل التحديد R^2

وتجري من خلال معرفة القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة وتتراوح قيمته (١> R^2 <٠) وكلما زادت قيمة R^2 دل ذلك على قوة المتغيرات المستقلة في التاثير على المتغير التابع [12] .

جـ .المعيار القياسي: ويشمل الاختبارات الآتية:-

١-اختبار دوربن واتسون

وتتراوح قيمة دورين واتسون بين الصفر و ٤ فاذا كانت قيمة D-W قريبة من ٢ فهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي ونعني بوجود الارتباط الذاتي الى الحالة التي يكون فيها حد الخطأ في مدة زمنية معينة على علاقة مع حد الخطأ في أية مدة زمنية اخرى.

٢-اختبار كلاين

يمكن من خلال هذا الاختبار معرفة مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج فاذا كانت قيمة $R^2 \geq r(X_1 X_2)^2$ فلا توجد مشكلة في الأنموذج ويشير تعدد العلاقات الخطية الى وجود ترابط بين اثنين او اكثر من المتغيرات المستقلة في الانموذج بحيث يصعب عزل تأثيراتها الفرعية عن المتغير التابع.

١- ٤ : مرحلة التنبؤ

وفي هذه المرحلة يجري الاستفادة من معلمات الانموذج لغرض التنبؤ المستقبلي او تحليل - الانفاق العام - موضوع البحث وتقويمه.

٢ : تقدير الانموذج القياسي

لقد قام الباحثان باستخدام انموذج الانحدار الخطي المتعدد ذو المعادلة الواحدة بالاستناد الى فرضياتها المتمثلة بعدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة وخلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي الذي يعزى الى العلاقة بين القيم المتتابعة للمتغير العشوائي وقد جرى تطبيق (الصيغة الخطية lineat formation) , ويضم الانموذج المتغيرات المستقلة التي لها اكبر تأثير على المتغير التابع الصناعة المحلية من بين المتغيرات الاخرى التي ادخلها الباحثان في محاولة للوصول الى افضل انموذج بالاستفادة من البرنامج الاحصائي الجاهز Spss اكثر برامج الكمبيوتر شيوعاً [١٣].

والأنموذج المقدر كالاتي :-

$$Y=b_0+ b_1 x_1 + b_2 x_2 + b_3 x_3 +u$$

حيث إن :-

Y: الصناعة المحلية (عدد المصانع).

X1: استيرادات القطاع العام.

X2: استيرادات القطاع الخاص.

X3: استيرادات القطاع المختلط.

٣ : عرض نتائج الانموذج القياسي وتحليلها

يتبين من النتائج بأنه افضل انموذج تحقق استنادا الى المعايير الاحصائية ، الاقتصادية و القياسية كانت الصيغة الخطية بالاستناد الى بيانات الملحق رقم (١) كالأتي :-

$$Y = 12809.41 + (-103.68)X_1 + (-188.73)X_2 + (-68.7)X_3$$

$$SE\ \frac{1}{2}(9765.64)(165.65)(61.28)(13204.3)$$

$$t : (1.31)(1.98)(3.8)(5.16)$$

$$R^2 = .99, R^{-2} = 97, F = 70.12, D - W = 1.930$$

ويظهر من النتائج اعلاه انها تنطبق مع فرضية البحث حيث ان زيادة الاستيرادات تؤدي الى انخفاض عدد المصانع مؤثرة على الصناعة المحلية فزيادة (X 1) استيراد القطاع العام تؤدي الى انخفاض في اعداد المصانع (Y) بمقدار (١٠٣,٦٨-) وزيادة (X 2) استيراد القطاع الخاص بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض المصانع (Y) بمقدار (١٨٨,٧٣-) وزيادة (X 3) استيرادات القطاع المختلط بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض عدد المصانع (Y) بمقدار (٦٨,٧-).

ويظهر اختبار معامل التحديد (R2) على ان المتغيرات المستقلة (X1 , X2 , X3) تفسر ما نسبته (٩٧٪) من التأثيرات على المتغير التابع مما يدل على قوة التأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وان (٣٪) من التأثيرات تكون بفعل عوامل اخرى.

ويظهر اختبار (F= 70.12) معنوية الانموذج ككل حيث ان قيمة (F) المحتسبة اكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية (١٪) و (٥٪) عند درجات حرية (N – K – 1) لذا فان اختبار (F) معنوي ومقبول كذلك فان اختبار (D – W) يبين ان الانموذج لا

يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي حيث ان قيمة (D – W = 1.930) تقع في منطقة القبول كما ان الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد حسب اختبار كلاين .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :-

١. تزايد عدد المصانع العراقية التي تم تصفيتها أو غلقها بعد عام ٢٠٠٣ وبمختلف أحجامها (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة) نتيجة للانفتاح الذي حدث بعد عام ٢٠٠٣ ورفع الحصار عن العراق.
٢. زيادة نسبة البطالة في المجتمع العراقي نتيجة لغلق الكثير من المصانع داخل العراق.
٣. زيادة معدل التضخم في الاقتصاد العراقي وارتفاع مستوى الأسعار ادى الى استيراد سلع رخيصة الثمن لان السلع العراقية أصبحت غالية الثمن مقارنة بالسلع الأجنبية.
٤. ضعف في تنفيذ التشريعات الخاصة بفرض التعريفة الكمركية على المنتجات المستوردة ، وضعف الدور الرقابي على المنتجات المستوردة والتي يتم إدخالها الى الأسواق العراقية.
٥. انخفاض ثقة أصحاب المصانع العراقية بالصناعة المحلية.
٦. يلاحظ على الصناعة المحلية في العراق اهتمامها بالصناعة الاستهلاكية دون الاهتمام بالصناعة الإنتاجية.
٧. عدم وجود تسهيلات للصناعة المحلية تشجع المستثمرين المحليين على الإنتاج من الأرض والتشريعات اللازمة كالإعفاءات الكمركية.

التوصيات :-

١. تشجيع الاستثمار بشكل حقيقي والابتعاد عن الشعارات ، واستقطاب رأس المال العراقي المهاجر و رأس المال الأجنبي ، وذلك بتوفير مناخ ملائم وتذليل العقبات التي تواجه المستثمرين

٢. تنظيم حملة وطنية شاملة لتشجيع المواطنين بالاعتزاز بالصناعة المحلية وتحفيز الدافع الوطني لاقتناء المنتج.

٣. الصناعي ويقوي الاقتصاد ويمتص البطالة شيئا فشيئا من خلال توفير فرص عمل للأيدي العاملة العاطلة عن العمل للقضاء على اكبر مشكلة اجتماعية وهي البطالة.

٤. وزارة الصناعة يجب ان تلعب دورا مهما ومؤثرا لرعاية كافة المفاصل الصناعية من اجل تطوير الصناعة المحلية بكافة أنواعها والعودة بها الى سابق عهدها من خلال اختيار عناصر كفوءة متخصصة قادرة على فتح المجال لتخصيص نسبة الى البحث العلمي من اجل تحقيق النهوض الحقيقي.

٥. تشريعات عديدة وقوانين تهم هذا السلك المهم في حياة الصناعة العراقية.

٦. وضع خطة حقيقة موضوعية للانتقال من حالة القطاع العام الى القطاع الخاص بما يخدم العمل

٧. اعادة النظر بالاستيراد وتحديد دخول البضائع المصنعة الى العراق التي تنتج مثيلها في القطاع الخاص.

٨. وضع رسوم كمركية على المنتجات المصنعة بالكامل والتي تدخل الاسواق المحلية أسوة بالرسوم الكمركية للبلدان المجاورة.

٩. تفعيل دور جهاز التقييس والسيطرة النوعية وتوفير الاحتياجات المختبرية وزيادة عدد العاملين من اجل

السيطرة على البضائع الداخلة الى العراق ، تحديد مستوى الجودة ومصادر البضائع المستوردة الداخلة الى الأسواق العراقية.

١٠. دراسة الأسباب التي أدت الى غلق المصانع العراقية ووضع الخطط اللازمة للنهوض بها.

١١. دراسة حاجات ورغبات المستهلك العراقي وتشغيل المصانع لإنتاج المنتجات بما يتفق مع هذه الحاجات والرغبات.

١٢. تشجيع البحث العلمي الخاص بتطوير الصناعة المحلية لتشخيص نقاط القوة وسبل تعزيزها ونقاط الضعف وكيفية معالجتها حيث تكون قادرة على منافسة البضاعة المستوردة.

Abstract

After the great economical changes in the general global economic and especially Iraqi economic and because of the great opening , the faster ciculation and the transmission productions between to different countries of the world that . produce the effect in a great form upon the local industries by the operation of the international distribution which leads to its weakness , closing and dissolution elution most of Iraq factors.

This search deals with the study of the international distribution importance strategies and the difference between it and the local distribution . Also there is reference to the protective tariff

and the local industry and the problem for entering the external transports and others , also studying the negative effects for the international distribution on the Iraqi economic and its problems that faced the Iraqi industries form the analytical study to the Iraqi factors for the period , 2001-2006, than and suggestions and can be taken to manipulate the problems.

مصادر البحث

١. المساعد ، زكي خليل عبد الشيخ " التسويق في المفهوم الشامل" الطبعة الثانية ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٨.

٢. عبيدات ، محمد ابراهيم "مبادئ التسويق" عمان ، الاردن ،١٩٩٢.

٣. الضمور ، هاني حامد " التسويق الدولي" الطبعة الثانية ، الاردن ، ١٩٩٩.

٤. عقيلي ، العبدلي ، حمد راشد الغدير ، بشير العلاق " مبادئ التسويق " دار زهران للنشر والتوزيع . عمان ، الاردن ،١٩٩٦.

٥. العبدلي ، بشير العلاق " التسويق أساسيات ومبادئ" دار زهران ، عمان ، ١٩٩٨.

6. Kotler , Philip " Marketing Management" 9th ed , Prentice ill International , Inc New Jersey ,1997.

٧. الكفاني ، سهى زكي عبد الرسول "الصناعة الوطنية ومتطلبات النهوض بالاقتصاد العراقي " www.jawhart.org.

٨. السراي ، محمد خليل "الصناعة المحلية وشبح الانقراض" الانترنيت.

٩. الخلف ، بلاسم جميل " واقع القطاع الصناعي في العراق" ،غرفة تجارة بغداد .

١٠. المجموعة الإحصائية الدولية للوزارات الدولة الصادرة عن

وزارة التخطيط العراقية للعام ٢٠٠٧.

11.A.Koutsoyinnise, "theory of Econometrice" 2Editon Macmillan ,1977,p.89.

١٢. عادل عبد الغني محبوب " أصول الاقتصاد القياسي" شركة الاعتدال للطباعة الفنية المحدودة، بغداد: الطبعة الاولى ١٩٨٠ ،ص١٧.

١٣. دومنيك سلفادور – ترجمة – د. سعدية حافظ ، ملخصات " نظريات ومسائل في الاحصاء والاقتصاد القياسي" ، ماكجروهيل للنشر ، ١٩٨٢ ، ص١٨٣.

الملحق رقم (١)

السنة	استيرادات القطاع العام بالاسعار الثابتة X1	استيرادات القطاع الخاص بالاسعار الثابتة X2	استيرادات القطاع المختلط بالاسعار الثابتة X3	عدد المصانع Y
٢٠٠١	٢٣٤.٣	٧٧.٧	١.٤	٦٩٨٧٢
٢٠٠٢	١٣٩.٥	١١٥.٢٨	٠.٦٧	٢٢٨٩٨
٢٠٠٣	١٣٤.٧	٥٠.٥	٠.٤٩	١٨٤٥٩
٢٠٠٤	١٣٨.٤	٣٨.٦	٠.٣٧	١٨١٨٠
٢٠٠٥	١٢٥.٩	٣٣.٥	٠.٢٥	١٠٦١٦
٢٠٠٦	٧٧.٣	٢١.٦	٠.١٥	١٢٠٨٣

الملحق رقم (٢) * المبالغ بالملايين .

السنة	استيرادات القطاع العام X1	استيرادات القطاع الخاص X2	استيرادات القطاع المختلط X3	مجموع الاستيرادات	عدد المصانع Y
٢٠٠١	١٠٢٠٤٣١	٣٣٨٩٢٤	٦١٢٤	١٣٦٤٩٩١	٦٩٨٧٢
٢٠٠٢	٧٢٥٤٠٦	٥٩٩١٠٥	٣٥١٣	١٣٢٨٠٢٤	٢٢٨٩٨
٢٠٠٣	٩٣٥٥٢٤	٣٥٠٩١١	٣٤٢٢	١٢٨٩٨٦٣	١٨٤٥٩
٢٠٠٤	١٢٢٠٥٣٢	٣٤٠٨٢٠	٣٣٢١	١٥٦٤٦٨١	١٨١٨٠
٢٠٠٥	١٥٢٠٦٣٢	٤٠٤٩٥٠	٣٠٢٤	١٩٢٨٦١٢	١٠٦١٦
٢٠٠٦	١٤٣٠٦٤١	٤٠٠٨٢١	٢٩٣٣	١٨٣٤٤٠٠	١٢٠٨٣